[96] نبه على مكانه، ودل على موضعه لئلا يكون فعله بأمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام محاباة، وهذا واضح، والحمد ﷲ، ثم دلنا على أن الامام بعد أمير المؤمنين الحسن باستخلاف أمير المؤمنين عليه السلام إياه واتباع أخيه له طوعا. وأما قوله: " إن المؤتمة خالفت الاجماع وادعت الامامة في بطن من العترة " فيقال له: ما هذا الاجماع السابق الذي خالفناه فانا لا نعرفه، اللهم إلا أن تجعل مخالفة الامامية للزيدية خروجا من الاجماع، فان كنت إلى هذا تومي فليس يتعذر على الامامية أن تنسبك إلى مثل ما نسبتها إليه وتدعي عليك من الاجماع مثل الذي ادعيته عليها، وبعد فأنت تقول: إن الامامة لا تجوز (1) إلا لولد الحسن والحسين عليهما السلام فبين لنا لم خصصت ولدهما دون سائر العترة لنبين لك بأحسن من حجتك ما قلناه، وسيأتي البرهان في موضعه إن شاء ﷲ. ثم قال صاحب الكتاب: وقالت الزيدية: الامامة جائزة للعترة وفيهم لدلالة رسول ﷲ صلى ﷲ عليه وآله عليهم عاما لم يخصص بها بعضا دون بعض، ولقول ﷲ عزوجل لهم دون غيرهم باجماعهم: " ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا - الاية " (2). فأقول - وبﷲ التوفيق -: قد غلط صاحب الكتاب فيما حكى لان الزيدية إنما تجيز الامامة لولد الحسن والحسين عليهما السلام (3) خاصة، والعترة في اللغة العم و بنو العم، الاقرب فالاقرب، وما عرف أهل اللغة قط ولا حكى عنهم أحد أنهم قالوا: العترة لا تكون إلا ولد الا بنة من ابن العم، هذا شئ تمنته الزيدية وخدعت به أنفسنا وتفردت بادعائه بلا بيان ولا برهان، لان الذي تدعيه ليس في العقل و لا في الكتاب ولا في الخبر ولا في شئ من اللغات وهذه اللغة وهؤلاء أهلها فاسألوهم

_____ (1) في بعض النسخ " لا تكون ". (2) فاطر: 32، وتمام الاية " فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن ﷲ ذلك هو الفضل الكبير ". (3) في منقوله المترجم في كتاب المسمى بنامه دانشوران ج 4 ص 278 " الزيدية انما تجيز الامامة لولد الحسين عليه السلام ". كمال الدين - 6 - (*)

_____